

مبادرات "التكيف" لا تخيم عقد المؤتمر الدولي

تحركت القضية فعلا ولكن في اتجاه آخر بعيد عن مصلحتها وحتى عن الاهداف التي حددها السادات بنفسه في خطابه امام

بشير البرغوثي

الكنيست الاسرائيلي. وقد وجد هذا "المحرك" للقضية نفسه، فيما بعد، اسير "تحرك" لم يكن هو الذي يمسك بمقوده - او يتحكم فيه.

نحن لا نقصد عقد مقارنات. ولكن امعان النظر في التجارب السابقة مسألة جوهرية خصوصا حينما تكون لتأججها حاسمة غير قابلة للجدل.

ان من واجبات التأثير في العملية السياسية الجارية نحو عقد المؤتمر الدولي. لكن هذا التأثير يكون مفيدا ويجابيا اذا ما رأينا البعد الدولي لهذه العملية.

هناك الان ميل واضح لتفكيك الصواريخ المتوسطة المدى والتوصل الى اتفاقيات لتخفيض كميات اسلحة التدمير، وتحقيق قدر من الانفراج الدولي. ولا بد بالضرورة ان يكون لهذا الميل انعكاساته على القضايا الاقليمية.

ومن هنا لا مبرر لنفاذ الصبر، والجزع من فوات الاوان.

ان هذا اوان التمسك بالقرارات الاجماعية والعمل من اجل تحقيقها!

وبهذا المعيار تكون جميع "المبادرات" التي تنطلق من التسليم بديمومة الخلل في ميزان القوى وتعارض مع متطلبات اصلاحه ليست في صالح عقد المؤتمر الدولي بل يمكن ان تكون "تشويشا".

على المستويات المحلية والعربية والدولية. ومن هنا لا مجال للظرة البيروقراطية

لمسألة عقد المؤتمر الدولي التي تفترض انه اذا لم يعقد هذا العام فسوف لن يعقد ابدا، او سوف يتأجل الى عدة سنوات لاحقة.

ان ما يقرر عقد المؤتمر الدولي هو استكمال الشروط التي اشترنا اليها اعلاه لعقد. وبقدر ما يستغرق استكمالها من زمن بقدر ما يتأخر او يتقدم عقد المؤتمر الدولي. ولهذا فان الواجب يقضي بتكثيف الجهود من اجل استكمال تلك الشروط بدلا

من طرح مبادرات تؤدي الى اضعاف الوحدة والتضامن ولا تخدم جهود اصدقائنا على الصعيد الدولي في تحركهم من اجل عقد ذلك المؤتمر.

وعلينا ان لا ننسى ان السادات الذي قطع التحرك نحو المؤتمر الدولي بزيارته لاسرائيل، قام بهذه الزيارة تحت شعار "تحريك القضية واخراجها من الجمود". وقد

ان تجربتنا اليومية تدحض بصورة صارخة وقاطعة مثل هذا الظن. والتجربة التاريخية لم تعط مثلا واحدا يشير الى ان نظاما سياسيا ترك معارضية حرية ذلك اركانه دون مقاومة حتى لو كان هؤلاء المعارضون من نفس الشعب والقومية، فكيف يكون الامر حينما يكونون من قومية اخرى؟! ان من الصعب رؤية كيف يمكن ان تخدم هذه الراء "تحريك القضية" الا اذا كان التحرك المقصود نحو وجهة اخرى لا تقود الى الاهداف المعلنة لتلك القضية.

والسؤال المباشر الذي يطرح نفسه بهذا الصدد هو كيف يمكن ان تخدم هذه "المبادرات" المؤتمر الدولي الذي يعلنون انهم يوافقون عليه ويريدونه، ويهدفون بمبادراتهم الى تسريع "التحرك" نحوه؟! ان هذه "المبادرات" لو جرى تطبيقها

لاصبح بإمكان اسرائيل والولايات المتحدة ان تقولوا للعالم كله لماذا تريدون "المؤتمر الدولي" وما يتحقق على الارض بهذه المبادرات يتجاوز مرحلة المفاوضات الثنائية المباشرة الى مرحلة "التفاوض بالاعمال".

ان من الخطأ الظن بأن "المؤتمر الدولي" هو مجرد اقتراح يمكن ان يرفض او يقبل في مناسبة ما، ويصبح من الواجب بعد الرفض البحث عن اقتراح آخر.

يكون تعرض للنوايا وما في القلوب يبدو ان هناك اخذا في التكامل بات يطرح نفسه في الخطى السياسية داخل الاراضي المحتلة. وهو ما يقوم على الفرض ان الواقع الراهن باق كما هو، وان السبيل للتعامل معه هو "التكيف" مع معطياته. وحتى لا نطمح احدنا من اصحابه بقول انهم جميعا يبررون ما يبررونه في هذا الاتجاه، اتجاه التكيف، ويبررونه في هذا الاتجاه، هدف استرداد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وانه من اجل خدمة هذا الهدف لا بد من "تحريك القضية".

المبادرات مثل "مبادرة" الاشتراك في انتخابات بلدية القدس الموحدة بالضم، ومبادرة "النضال بالتكاثف السكاني"، والقبول بالتعيين في البلديات، ومؤخرا الدعوة للتصفيح مخيمات اللاجئين باسم تحسين نوعية الحياة!

وحيثما يتحدث اصحاب هذه "المبادرات" بصورة اكثر تحديدا يتدعون بضعف احتمال عقد المؤتمر الدولي في وقت مبكر، ومن ثم بالحاجة الى التعامل مع الوضع القائم ومحاولة التأثير فيه!

وحتى لا نريد تقديم اوصاف لهذا النمط من التفكير. لكننا نتساءل من اين لاصحاب هذه الدواعي تلك الثقة المطلقة ب"الديموقراطية الاسرائيلية" حتى ظنوا ان المؤسسة الاسرائيلية ستظل تتفرج عليهم مكتوفة الایدی وهم يتكاثرون ويتحولون الى الغلبة في الكنيست تقيم "الدولة ثنائية القومية"!

الناخب بيظون: على اسرائيل الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني

مرح الناخب الجيهوي في الكنيست الاسرائيلي تشارلي بيظون بان القاسم المشترك بين جميع اعضاء الوفد الاسرائيلي الذي التقى مع وفد فلسطيني من منظمة التحرير في بودابست هو الاعتراف ب م.ت.ف.م. مثلا شرعيا وحيدا للشعب العربي الفلسطيني. كما اكد بيظون ان على اسرائيل ان تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني القومية، بما فيها حقه في اقامة دولة مستقلة الى جانب اسرائيل. وان تشارك في مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط برعاية الامم المتحدة، بمشاركة كل اطراف النزاع، بما فيها م.ت.ف. والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن.

وكان الناخب بيظون قد ترأس الوفد الاسرائيلي، المؤلف من ٢١ شخصا، الذي زار العاصمة الهنغارية مؤخرًا والتقى مع وفد فلسطيني من منظمة التحرير ترأسه عضو اللجنة التنفيذية محمود عباس.

وقال الناخب بيظون في مقابلة مع الزميلة "الاتحاد" ان هدف لقاء بودابست كان بالاساس "تحديد هذا القانون الراجي (قانون تمير الذي يحظر على الاسرائيليين الالتقاء مع اعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية/ المحرر) والبرهنة على ان السلام ممكن، على اساس الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني. كافة، بما فيها حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة.

هذا ومثل الوفد قطاعات عديدة من المجتمع الاسرائيلي وضم في عضويته نشيطين في الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة والحزب الشيوعي الاسرائيلي وحزب ميم وحركة الشرق للسلام.

ومن ناحية ثانية رفض بيظون دعوة الشرطة الاسرائيلية للتحقيق معه. وقال: اني لن اذهب الى اى مركز بوليس. وانا مصر على موقفي هذا. اذا ارادوا التحقيق معي فليأتوا الى منزلي او الى اى مطعم لكنني لن اذهب اليهم.

رابين يمسك بالعصا والجزرة معا

كرر وزير الدفاع الاسرائيلي، اثناء مناقشة أحداث الدمشية الاخيرة في الكنيست، التأكيد على عزم اسرائيل المضي في تطبيق شقي سياستها "العصا والجزرة" في المناطق المحتلة. الشق الاول حرب لا هوادة فيها ضد "الارهابيين" والمحرزين باستخدام كل الاجراءات "القانونية" المتاحة مثل الطرد والاعتقالات الادارية وهدم المنازل واغلاق الجامعات والمدارس. الخ. الشق الثاني تحسين نوعية الحياة لاولئك الذين لا يمتثلون مع "الارهاب" ويتجرأون على اصدار اقوال لا يرغب فيها قادة منظمة التحرير حسب اقوال رابين.

سياسة الغيتوات

وصفت صحيفة "غل مسمار" في افتتاحية عدد الخميس الماضي السياسة المطبقة على المخيمات "بسياسة الغيتوات من اجل تمكين المستوطنين من التحرك بحرية بجانب الاسلاك الشائكة والجدران الاسمنتية". وقالت "ان هذا التطور والتصعيد لن تكون له اية نهاية حيث ستصل اسرائيل لمكانة جنوب افريقيا حيث المظاهرات والقتل وغياب الديموقراطية وتورط في حرب قدرة مع اطفال مخيمات الدمشية وبلاطة".

البيرة - رام الله - ارغمت دائرة الجمارك الاسرائيلية في منطقة رام الله البيرة، الاسبوع الماضي، ثمانين من اصحاب ومكاتب المساحة على دفع مبلغ ٩٠ الفاً وخمسمائة شيكل كضريبة قيمة مضافة ٥/١٥ موزعة بالاف الشيكلات كما يلي: نزيه السايغ ١٥، مجاهد نمر ١٣٥، عدنان ابو عوض ١٣٥٠٠، المكتب الحديث ١٢، شريف الهوتلي ١١٥٠٠، جبرينيو ١٠، مكتب الرفادين ٩، داود احمد حسن ٥، وذكر المساحون انهم يتوقعون ان يرغم ١٩ مساحا اخر من زملائهم على الدفع. وعلق احد المساحين على هذا الوضع قائلا: اضطررنا لدفع هذه المبالغ الباهظة في ظروف تقييد البناء خشية اغلاق مكاتبنا وحرماننا من شهادة براءة الذمة، التي لا تدخل ضمن ضريبة القيمة المضافة، ضمن القانون الاردني، كما تحسبا للتوقيف والاعتقالات، والاهم من ذلك هو اختراق موقفنا الجماعي المفروض، من قبل واحد او اثنين من المساحين، اللذين سارعا بالدفع".



ارغام ٨ مساحين على دفع ضرائب بقيمة

٢٠ الف دينار

هل هناك اسلوب اخر للرهة!

كتب معلق اسرائيلي في "غل مسمار" تحت عنوان الابعاد الحقيقية لاقامة المستوطنات .. طرد العرب يقول: حسب الشهادات والاعترافات التي نسمعها من قادة المستوطنين اليهود مثل ليفنغر، حنان بورات وبقية جماعة "محميا" فان الهدف هو جر العرب الى حرب اخرى جديدة، وذلك عن طريق ضمان وجود يد الله القادرة التي منظم العرب. بعد ان حدثت - سابقا - حرب "ياجوج وماجوج"، حسب تعبير واحد عناصر غوش مومين فان المستوطنين يتطلعون دون كارثة حقيقية تهمة لهم زعم تنفيذ سياستهم. اى طرد ابي للعرب. ويقول المعلق ان طرف بلغ ببعضهم اضافة "طردهم جانبي نهر الاردن" بمعنى ان لا يهدد الفلسطينيين بل يرددين ايضا.

يقول المعلق انه وضعت خطة سبعة سلفا، ترتكز الى اساسيات ايمان قائد الاركاب السابق زورن. وبموجبها يقوم طردون باعمال ضد الفلسطينيين العدد الاكبر منهم الى خارج الشريط. وعلى ذلك يبدو ما في قلقيلية والدمشية نوع من

قال هل هو هناك امكانية للرد ذلك المجهول المصغرى والغاشي على تصرف ديني غير ما بل الدمشية!